### إلى القطاع الخاص :

- الاعتراف بالفوائد المتعددة للمسؤولية الاجتماعية للشركات (لا أن تقتصر على العلاقات العامة جيدة).
- الاعتراف بأن المجتمع المدني هو شريك مشروع يمكن أن يساهم في تقديم مجتمع أفضل وأكثر إنصافًا وأن النساء والشباب يمثلون أعضاء ذات قدرات عالية في القوة العاملة وبالتالي يجب تشجيعهم على المشاركة.
- إنشاء بيئة عمل أكثر دعمًا للنساء اللواتي اخترن العمل، بما في ذلك، على سبيل المثال، تقديم خدمات الحضانة وساعات عمل مرنة.
- العمل على تطوير أفضل لقدرات المجتمع المدني، سواء كان ذلك من خلال برامج التدريب في مجال الإدارة، والمساعدة التقنية (على سبيل المثال في مجال الاتصالات)، والتخطيط المالي، وتطوير برامج الإعارة، أو تشجيع موظفيها على التبرع ببعض من وقتهم أو دخلهم للمجتمع المدني.

### إلى المجتمع المدني :

- النظر نحو القطاع الخاص لتحقيق مستويات أعلى من المهنية في منظمات المجتمع المدني بالمنطقة.
- إجراء دراسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في المنطقة، وتفصيل قصد المحاورين، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات ورسم خريطة التعاون بين المجتمع المدني والقطاع الخاص في المنطقة.
- الاعتراف بأن القطاع الخاص له أهداف مشروعة وأن المجتمع المدني يقع على عاتقه مسؤولية فهمها إذا كان يريد أن يعمل بشكل فعال مع القطاع الخاص في حل المشاكل الاجتماعية.
- إنشاء جهة حاكمة للمراقبة تتكون من متخصصين قانونيين لمراقبة تناول وسائل الإعلام للمرأة وعند الاقتضاء إحالة الدعاوى إلى المحكمة للفت الانتباه إلى المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام فيما يتعلق بالمرأة.

# منتدى من أجل المستقبل VII
# لجنة منظمات المجتمع المدني التحضيرية

## ورشة عمل إقليمية تحضيرية حول مشاركة الشباب
## بيروت، لبنان
## ١٨-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

## التقرير النهائي

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع اللجنة التحضيرية لمنتدى المجتمع المدني الخاص بمسار منتدى المستقبل ورشة عمل إقليمية تحضيرية حول مشاركة الشباب ايام ١٨-١٩-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ، وذلك في اطار التحضيرات لمنتدى المستقبل السنوي والذي ينعقد في شهر يناير ٢٠١١ في الدوحة/قطر تحت رعاية الرئاسة المشتركة لكل من دولتي قطر وكندا. تلت هذه الورشة ورشتين تحضيريتين انعقدت في قطر وتركيا حول موضوعي الأمن الانساني والقطاع الخاص.

شارك في الورشة أكثر من ١٠٠ ناشط من المجتمع المدني في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما حضر ممثلون عن الجهات الرسمية والبعثات الدبلوماسية.

### خلاصات :

دار النقاش حول المشاركة الفاعلة للشباب في القطاعات المختلفة. بعد أن تبادل المشاركون تجاربهم الوطنية، حددوا التحديات والمعوقات التي تواجه انخراط الشباب في تلك القطاعات، كما بحثوا في الاطر التي يمكن للشباب تفعيلها للمساهمة في حل مشاكل مستعصية تواجه المنطقة.

في مجال دور الشباب في المشاركة السياسية، تم التركيز على اهمية تفعيل العملية الانتخابية، ضمان حاكمية شفافة وقابلة للمساءلة وإشراك المجتمع المدني كرقيب و شريك فيها. تحديداً، تم مناقشة أهمية شفافية وصلاحية قوانين الانتخاب وتخفيض سن الاقتراع الى ١٨ سنة. و طالب المشاركون بتحسين وتشجيع مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية من خلال تخفيف تحجر الهيكلية الحزبية ومكافحة الفساد السياسي الذي يخلق جو من اللامبالاة لدى الأجيال الشابة. كما تطرقوا الى اثار الفساد في الانظمة العامة وطرق تدخل الشباب من خلال العمل مع منظمات المجتمع المدني والضغط على الحكومات لمراقبة و ضمان شفافية الممارسات الادارية. كما تطرق المشاركون الى الاثار السلبية لتردي مساحات المشاركة في ظل ممارسات الانظمة المتسلطة العديدة في المنطقة العربية، بالاضافة الى تدخل جهات من المجتمع الدولي في الاوضاع الداخلية لدول المنطقة. طالب المشاركون في هذا المجال بإصلاح المناهج الدراسية الوطنية في المنطقة لتكريس مفهوم المواطنة. و كما دعوا الى تكثيف وتعزيز عملية مراقبة الاوضاع العامة من قبل منظمات المجتمع المدني. و جرى التأكيد على أهمية الادارة الالكترونية وبناء قاعدة بيانات لجميع الوزارات لتطوير حالة الشفافية في السياسات العامة.

فيما يتعلق بالانخراط الاجتماعي للشباب، وقف المشاركون على اثر سيادة التقاليد والعشائرية والطائفية على الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. واكدوا على ان بعض القوانين التي تنظم الجمعيات والتجمع تحرم الشباب من مساحات المشاركة، خاصة نتيجة الطابع الامني الطاغي لديها. كما اشاروا إلى دور القطاع الخاص في تمويل مشاريع المجتمع المدني، كبديل للاعتماد على الموارد الخارجية. ودعوا الى تعاون وتشبيك اعلى ما بين قوى المجتمع المدني في المنطقة للاستفادة من الحراك الوطني على مستوى إقليمي. كما أكد المشاركون على أهمية تعزيز ثقافة الدمج خاصة الفئات الأكثر تهميشاً من النساء والفتيات، الأشخاص ذوي الاعاقة، المجموعات الفقيرة والمناطق المعزولة.

اما بخصوص الواقع الاقتصادي، ركز المشاركون على تناول دورهم في التنمية الاقتصادية، مؤكدين على ضرورة الاستمرار في مسلسل اصلاح المنظومة التعليمية وتحديثها بما يخدم ضرورات ومتطلبات التنمية وسوق العمل. وطالب المشاركين بتسهيلات لتنقل الطلاب والمتدرجين ما بين الدول العربية اضافة الى دعم برامج التعليم المهني في المنطقة العربية. وفي ضوء حالة البطالة المتأزمة في المنطقة، تم التأكيد على اهمية استنهاض القطاعات الانتاجية في اطار مقاربات التكامل والتعاون الاقليمي العربي، اضافة الى ايجاد منظومات حماية اجتماعية للعاطلين عن العمل وللعاملين في القطاع غير المنظم. وقد تم إقتراح تفعيل النقاش في المنطقة حول مسألة التشغيل والعمل وانتقال اليد العاملة ما بين الدول العربية. كما تمت الاشارة الى محورية تعزيز الاستخدام الفاعل للموارد الوطنية والاقليمية من خلال تفعيل اليات التوزيع العادل للثروة، حيث تمت الاشارة الى دور الصناديق السيادية واهمية توجيهها باتجاه التحديات التنموية الاقليمية، والى اهمية تفعيل اليات تشاركية لوضع الموازنة العامة ومراقبتها. بالاضافة الى التأكيد على دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوسيع مقاربة موضوع الهجرة من مسألة امنية بحتة كما هي عليه الان الى النظر في ابعادها الاخرى الانسانية والتنموية والاقتصادية والحقوقي وتشجيع الهجرة العكسية. وقد وقع التطرق لمسألة الفساد واثاره السلبية على التنمية الاقتصادية، مؤكدين ان للفساد مظاهر مؤسساتية في المنطقة. وفي كل مجالات التدخل المذكورة، تم التأكيد على الدور التنموي والاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية مما يحتم اعادة النظر في منظومة التشريعات والقوانين وإزالة جميع اشكال التمييز ضد المرأة منها بالاضافة الى مواجهة الانماط المرسومة لدور المرأة النابعة من الاعراف الثقافية والممارسات الاجتماعية.

وفي اطار نقاش مسألة الاغناء الثقافي، تم التأكيد ان الثقافة ركن أساسي في الحياة العامة في مجتمعاتنا، وأن الغنى الثقافي والتعددية الثقافية والدينية والطائفية في المنطقة العربية لا مثيل لهما، وأن التعايش بين الملل والطوائف المختلفة هو رسالة حضارية للعالم أجمع. إلا أن تحديات الثقافة كبيرة في

المنطقة خاصة في ظل انتشار ثقافة عدم تقبل للأخر في الآونة الأخيرة. وتم التأكيد أن الأصل هو حرية نشر وتداول والوصول إلى المعلومات، في مختلف وسائل الإعلام بما فيها الإنترنت وأن التعليم هو ركن أساسي في تكوين ثقافة رصينة ومنفتحة لدى الأفراد.

## توصيات:

### إحترام الحريات العامة :

١ - إحترام الحريات العامة بما في ذلك حرية تأسيس الجمعيات والانخراط في العمل الشبابي والمشاركة في الإنتخابات العامة بعد تعزيز ديمقراطية ونزاهة الإنتخابات.

٢ - إحترام استقلالية الأطر السياسية والإجتماعية والاقتصادية بما في ذلك مجالس الطلبة، والنقابات والاحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني.

٣ - وضع قوانين في كل من الدول العربية، تضمن حرية الإعلام كأصل، وأن الضوابط هي الاستثناء ويجب أن تنبع عن قرار قضائي شفاف ومعلل وعلني. ينطبق ذلك على تدابير إيقاف بث قنوات على الأقمار الاصطناعية العربية.

٤ - رفع الحجب عن المواقع الفكرية والثقافية والشبابية والسياسية، والاستثناء يكون بقرار قضائي وعلني، وأن الأصل هو حرية نشر وتداول والوصول إلى المعلومات.

٥ -وقف اعتقال وقمع الصحفيين والمدونين ونشطاء الإنترنت وعدم انتهاك خصوصيتهم.

### تعزيز وتفعيل التعليم الهادف:

٦ - تطوير المناهج التعليمية والتربوية بما يساهم في تقوية وتمكين الشباب في مواجهة تحديات العولمة المختلفة بجوانبها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

٧ – تشكيل لجنة مشتركة بالتعاون مع الدول الثمانية لمراجعة المناهج التعليمية بشكل شامل بناء على الخبرات الدولية والعربية، بما يتناسب مع التطور التكنولوجي ومبادئ حقوق الإنسان والتركيز على المواطنة ومكافحة الفساد وثقافة تقبل الآخر وتبني مفهوم التربية الدامجة التي تشمل كل الفئات خاصة الأكثر تهميشاً منها، من الأشخاص ذوي الاعاقة والصعوبات التعليمية.

٨ – ادراج الخدمة الإجتماعية في المناهج المدرسية و العمل على أن تكون البيئة المدرسية بيئة محفزة على المشاركة مع اعتماد المقاربة الحقوقية في وضع المقررات المدرسي.

٩ – زيادة البرامج التدريبية للمعلمين وتبادل الخبرات وتحسين المستوى المعيشي للمعلم وتطوير معايير واضحة لاختيار العاملين في حقل التعليم.

**إصلاح الانظمة والاطر المؤسساتية :**

١٠ – تفعيل دور المجلس الشبابي بالجامعة العربية بما يخدم قضايا الشباب.

١١ – إعتماد الخطط والبرامج والسياسات الوطنية التي تعالج تحديات الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي بما يعزز مشاركة الشباب ويحد من النزعة إلى الهجرة.

١٢ – اصلاح النظم الانتخابية والتشديد على ادارة العملية الانتخابية من قبل جهاز مستقل أو هيئة مستقلّة، وتفعيل المشاركة السياسية لجميع الفئات المهمّشة (الشباب، المرأة، ذوي الاحتياجات الاضافية...)

١٣ – تفعيل العمل الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية عبر تعزيز الانتخابات الداخلية ثم تحسين وتشجيع مشاركة الشباب بتخفيف تحجر الهيكلية الحزبية ومكافحة الفساد السياسي الذي يخلق جو من اللامبالاة لدى الأجيال الشابة..

١٤ – تطوير آليات لتطبيق القوانين الموجودة و التي تعنى بالسياسات الشبابية و تسهل انخراط الشباب و الدمج الإجتماعي مع توسيع رقعة العمل الإجتماعي و مبادرات تحفيز المشاركة الشبابية باتجاه المناطق الريفية مع تحفيز السلطة المحلية (بلديات – مجالس قرى الخ) على تبني سياسات شبابية و على فسح المجال أمام الشباب للمشاركة الإجتماعية.

١٥ – العمل على الوسائل التكنولوجية الجديدة لتحسين التواصل مع الشباب. في هذا الاطار، العمل على قوانين متعلقة بالوصول إلى المعلومات، الادارة الالكترونية وبناء قاعدة بيانات لجميع الوزارات.

١٦ – تحضير وتقديم تقارير من منظمات المجتمع المدني للمنظمات الدولية والأمم المتحدة للحصول على دعم تقني من الخبراء.

١٧ – تطبيق الاتفاقيات العالمية الموقعة، بما يشمل ميثاق الامم المتحدة ضد الفساد. تفعيل دور المجتمع المدني والمنظمات العاملة على مكافحة الفساد من خلال طرح مشروع قانون يسمح بتكميل عمل الحكومات.

١٨ – مقاربة الحكومات و الأحزاب السياسية على مستوى البرامج السياسية و محاولة تضمين هذه البرامج أولويات الفئات الإجتماعية و خاصة الشباب مع اقرار سياسات عمومية خاصة بالشباب.

١٩ – إعادة تقييم السياسات والتشريعات الإقتصادية في دول المنطقة لمواكبة التطورات الإقتصادية.

**تحديث المظاهر الاجتماعية التقليدية المعيقة:**

٢٠ – تنظيم حملات توعية تتناول المعوقات الإجتماعية (التقاليد و العادات/ ثقافة العشائر و العائلات / التي تحول دون تفعيل و تعزيز مشاركة الشباب) مع العمل على تعزيز ثقة الشباب بالمجتمع المدني و بفعالية الإنخراط في العمل الإجتماعي.

٢١ – على الحكومات أن تعمل على وضع ميثاق أخلاقي لرجال الدين للحد من التحريض ضد الفئات والطوائف المختلفة في أماكن العبادة وللحد من تكفير الآخر.

٢٢ – أن يقوم المجتمع المدني برصد وتوثيق التحريض المذهبي في الإعلام وفي المنابر الدينية.

**تنشيط الشراكة مع القطاع الخاص:**

٢٣ – مطالبة القطاع الخاص من اجل المساهمة في تمويل المشاريع الإجتماعية التي يضعها المجتمع المدني و الشراكة في حراك التقدم الإجتماعي.

٢٤ – تحفيز المصارف في المنطقة لدعم الاستثمارات في القطاعات الانتاجية والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

**تفعيل التعاون الاقليمي والدولي:**

٢٥ – تخفيف القيود على تحركات الأفراد في الوطن العربي مع تخفيف الإجراءات الإدارية على تحركات الشباب الناشطين في المجتمع المدني مع ضرورة دعم الحكومات للجمعيات و عدم التضييق على عمل الحركات الإجتماعية والناشطين الشباب.

٢٦ – تسهيل إنتقال وإقامة الطلبة والعاملين الشباب وتبادل الخبرات بين دول المنطقة ودول مجموعة الثماني، وإنشاء شبكة إقليمية للجامعات والشركات والمنظمات، وتشبيكها بشبكات إقليمية وجامعات متعددة.

٢٧ – إقامة برامج تبادل شبابية بين الشباب العربي للتبادل الثقافي بدعم من الحكومات العربية كشركاء، ومن الممكن هنا الاستفادة من تجربة البرنامج الشبابي الأورو-متوسطي.

٢٨ – خلق قاعدة معطيات تفاعلية لتبادل الخبرات والمشاريع والأفكار بين منظمات المجتمع المدني في العالم العربي و بين منظمات المجتمع المدني

والمنظمات الدولية والممولين. وضع موقع الكتروني للتشبيك بين الجمعيات بالمنطقة و التعريف بالخروقات التي يتعرض لها النشطاء الشباب من طرف دول المنطقة.

٢٩ – التنسيق بين دول المنطقة والعمل على توجيه وإعادة تقييم الاتفاقات الدولية من الشراكة الاورومتوسطية منظمة التجارة الدولية لضمان تطبيقها على أساس عادل يراعي مصالح جميع الدول.

٣٠ – بلورة آطر إقليمية بالشراكة مع مجموعة الثماني لمعالجة مشكلة للدين العام في دول المنطقة، وضمان إعادة توجيهها نحو تنمية إقتصادية مستدامة.

## المتابعة :

صدر تمني جماعي من المشاركين بمتابعة توصيات الورشة والعمل على تحقيقها، وذلك من خلال الية فاعلة، تسمح لهم بالتواصل وتشبيك جهود منظماتهم لتفعيل اعمالها.

29. Coordinate between the countries of the region to evaluate and redirect international treaties, including the Euro-Mediterranean Partnership and accession to the World Trade Organization to ensure their implementation on an equitable basis.
30. Develop regional frameworks in cooperation with the G8 to deal with the public debt problem in the region and ensure its restructuring towards sustainable economic development.

**Follow-up:**

The participants unanimously issued a plea to follow-up the recommendations of the workshop and work on their implementation, through an effective framework allowing them to connect and combine their efforts.